





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

إعداد
الإدارة العامة للمناهج

تنفيذ
مركز الأعمال

تدريب
إدارة التدريب





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

محاور الدورة:

	التعريف والنطاق	
	تصنيف الأصول المالية	
	إعادة تصنيف الأصول المالية	
	تصنيف الالتزامات المالية	
	القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية	
	الهبوط	
	التحوط	





خطة البرنامج التدريبي:

اليوم التدريبي	العنوان	الموضوع / الموضوعات	الهدف السلوكي / التفصيلي / المحور	الزمن
الأول	تصنيف الأصول المالية	-التعاريف -التصنيف	أن يكون المشاركون قادرين على التعرف على أسس تصنيف الأصول المالية	٤ ساعات
الثاني	نماذج العمل والقياس	-نماذج العمل -القياس -إعادة التصنيف	أن يكون المشاركون قادرين على معرفة نماذج العمل وكيفية قياس الأصول المالية	٤ ساعات
الثالث	تصنيف الالتزامات المالية والقياس اللاحق	-تصنيف الالتزامات -القياس اللاحق	أن يكون المشاركون قادرين على معرفة آليات القياس اللاحق للأدوات المالية	٤ ساعات
الرابع	الهبوط والتحوط	-الهبوط -التحوط	أن يكون المشاركون قادرين على اتخاذ إقرار الهبوط	٤ ساعات



المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

اليوم التدريبي	الجلسة التدريبية	العنوان "اسم الوحدة"	الموضوع /الموضوعات	الهدف السلوكي / التفصيلي / المحور	الزمن
الأول	الأولى	تصنيف الأصول المالية	-التعاريف -النطاق -أساس التصنيف	أن يكون المشارك قادراً على معرفة دلالات المصطلحات المستخدمة في المعيار وأساس تصنيف الأصول المالية	٩٠ دقيقة
	راحة				١٥ دقيقة
	الثانية	تصنيف الأصول المالية	- تحديد نموذج العمل -التصنيف المحاسبي	أن يكون المشارك قادراً على التعرف على فئات التصنيف المحاسبي وفق نماذج الأعمال	٧٥ دقيقة



أ) التعريف والنطاق

١ التعريف

الأداة المالية : أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى

الأصل المالي : هو أي أصل من الأصول التالية:

- نقدية.
- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.
- حق تعاقدى لاستلام أصل مالي من منشأة أخرى.
- حق تعاقدى لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح لمصلحة المنشأة (مشتقات مالية).
- عقد ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها ويكون:
- من غير المشتقات: عندما تكون الشركة ملتزمة بموجبه باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها.
- من المشتقات: إذا كانت التسوية ستم بطرق أخرى غير مبادلة مبلغ ثابت من أصل مالي، مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ذاتها

الاصل المالي:

يعد من الأمثلة الشائعة للأصول المالية الاستثمارات في الاسهم والسندات ، حيث تخول هذه الاستثمارات لحاملها الحصول على توزيعات ارباح مستقبلية وفوائد. ولا يعتبر الاستثمار في المعدات من الاصول المالية رغم أن المعدات قد تساعد على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وذلك لانه لا يوجد العقد الذي يحدد النقد المحتمل تدفقه إلى مالك المعدة



١ التعريف (يتبع)

- الالتزام المالي : هو أي التزام يكون:
- التزام تعاقدى لتسليم أصل مالي إلى شركة أخرى.
 - التزام تعاقدى لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع شركة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير مصلحة الشركة (مشتقات مالية).
 - أو عقد ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها ويكون:
 - من غير المشتقات: عندما تكون الشركة ملتزمة بموجبه بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها.
 - من المشتقات: إذا كانت التسوية ستم بطرق أخرى غير مبادلة مبلغ ثابت من أصل مالي مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ذاتها

ومن أمثلة الالتزامات المالية السندات أو القروض أو الرهونات

اداة حقوق ملكية : عقداً يعطي حامله الحق في الحصة المتبقية في المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها مثل الأسهم العادية.

الالتزام المالي :

يمثل الالتزام المالي بشكل عام التزام على الشركة ناجم عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية للشركة، ويمكن أن تأخذ الالتزامات المالية شكل سندات أو قروض أو رهونات لشركات أخرى، التي يتطلب دفعها بتاريخ محدد (تاريخ الاستحقاق).

ويعتبر الحق أو الالتزام التعاقدى لاستلام أو تسليم أو مبادلة الأدوات المالية في حد ذاته أداة مالية، فينطبق على سلسلة الحقوق أو الالتزامات التعاقدية تعريف الأداة المالية إذا كانت ستؤدي في النهاية إلى استلام أو دفع النقدية أو إلى اقتناء أو إصدار أداة حقوق ملكية .



١ التعريف (يتبع)

- المشتقة : هي أداة مالية تتميز بالخصائص الثلاثة التالية:
- تتغير قيمتها وفقاً لمتغير معين مثل سعر الفائدة وأسعار الأسهم.
 - لا تتطلب أي صافي استثمار مبدئي أو استثمار صغير مقارنة بالعقود غير المشتقة ذات التعرض المماثل لمتغير محدد.
 - يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- من أمثلة المشتقات خيارات الأسهم والتي تخول حاملها الحق في شراء أو بيع عدد من الأسهم





٢ النطاق:

ينطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:

IFRS 10, IAS 27	الشركات التابعة
IAS 27, IAS 28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة
IFRS 16	الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير
IAS 19	حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف
IFRS 4	عقد تأمين (ماعدا المشتقة المدمجة والضمان المالي)
IFRS 3	تجميع الأعمال
IFRS 2	الدفع على أساس السهم
IAS 37	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة
IFRS 15	الإيراد من العقود مع العملاء





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

ب) تصنيف الأصول المالية

أساس التصنيف : يتم تصنيف الأصول المالية على أساس كل من:

أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي

- بعد الإثبات الأولي وعند تحقق هذين الأساسين ، فإنه يتم قياس الأصل المالي -لاحقاً- بـ :
- التكلفة المُستنفدة
 - أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
 - أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL)

يجب على المنشأة أن تثبت أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً في قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة

استراحة





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

تحديد نموذج العمل :

- تصنف الأصول المالية على أساس نموذج العمل المعتمد.
- يمكن اعتماد أكثر من نموذج عمل في إدارة محافظ الأصول المالية.

فعلى سبيل المثال، قيام المنشأة بشراء محفظة من قروض الرهن العقاري وإدارة بعض القروض بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإدارة القروض الأخرى بهدف بيعها

سوف يتم الطرق بشيء من التفصيل لأنواع نماذج الأعمال لاحقاً

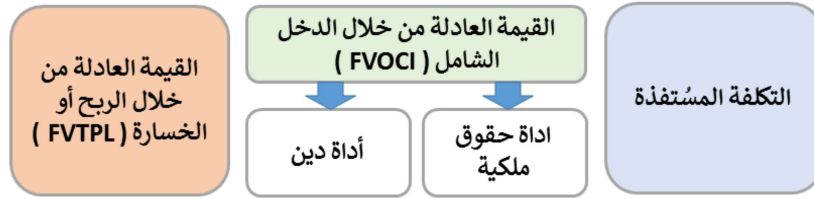
تصنف الأصول المالية على أساس نموذج العمل المعتمد، الذي يجب أن يتم تحديده بناءً على كيفية إدارة مجموعة من الأصول المالية بشكل إجمالي لتحقيق هدف محدد من أهداف العمل ، وبالتالي لا ينطبق على مستوى كل أصل مالي بعينه ولا يعكس نية أو رغبة الإدارة من شراء هذا الأصل بل يعتبر ترجمة عملية لكيفية تحقيق الأهداف المالية المرجوة من الاحتفاظ بالأصول المالية.

يمكن اعتماد أكثر من نموذج عمل في إدارة محافظ الأصول المالية، حيث يمكن مثلاً تصنيف محفظة من الأصول المالية بهدف الاستفادة من التدفقات النقدية التعاقدية الدورية ومحفظة من الأصول المالية الأخرى بهدف المتاجرة للاستفادة من التغيرات المحتملة في القيمة العادلة لهذا الأصول.



التصنيف المحاسبي:

بعد تحديد نموذج العمل ، فإنه يتم تصنيف الأصول المالية بحسب إحدى فئات التصنيف المحاسبي التالية:



تحدد متطلبات التصنيف والقياس كيفية حساب الأصل المالي وقياسه مبدئيًا وبشكل مستمر

الأصول المالية يتم تصنيفها واحدة من اربع فئات كالتالي:

- بالتكلفة المُستفدَة (Amortised cost)
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
 - أداة حقوق ملكية
 - أداة دين
- بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة



التكلفة المُستفدة :

يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُستفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية (وليس البيع)

(ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SSPI)

أمثلة الأدوات المالية التي من المحتمل أن يتم تصنيفها وحسابها بالتكلفة المُستفدة :

- الذمم التجارية
- الاستثمارات في السندات الحكومية غير المحتفظ بها للمتاجرة
- الاستثمارات في الودائع لأجل بأسعار فائدة قياسية

يمكن صياغة الشرطين بعبارة أخرى على النحو التالي:

(أ) الاحتفاظ بالأصول المالية بهدف قبض تدفقات نقدية تعاقدية (contractual cash flows)

(ب) قبض التدفقات النقدية بتاريخ محددة على أن تكون هذه العائدات عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً (solely payments of principal and interest) (SSPI)



القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI):

قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين :

أ) يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية

ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية
تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SSPI)



القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL):

يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا لم يتم قياسه:

- بالتكلفة المستنفذة
- أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

هذا النوع من الأصول المالية يتم شراءها للاستفادة من التغيرات في القيمة وبعبارة أخرى محفظة الاستثمارات التي تعتمد إدارة المنشأة المتاجرة فيها توقعاً لتحقيق الأرباح، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في قيم الاستثمارات في صافي الدخل





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

اليوم التدريبي	الجلسة التدريبية	العنوان "اسم الوحدة"	الموضوع /الموضوعات	الهدف السلوكي / التفصيلي / المحور	الزمن
الثاني	الأولى	نماذج العمل والقياس	-نماذج العمل	أن يكون المشاركون قادرين على التعرف على نماذج العمل المختلفة في تصنيف الأصول المالية	٩٠ دقيقة
	راحة				١٥ دقيقة
	الثانية	نماذج العمل والقياس	- التصنيف والقياس -إعادة لتصنيف	أن يكون المشاركون قادرين على معرفة قياس الأصول المالية وكيفية إعادة تصنيفها	٤٥ دقيقة



أنواع نماذج الأعمال:

يمكن اعتماد ثلاثة أنواع من نماذج الأعمال في إدارة الأصول المالية هي:

- أ) نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها (القياس بالتكلفة المستنفدة)
- ب) نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها مع إمكانية بيع هذه الأصول وفي وقت لاحق (القياس بـ FVOCI)
- ج) نماذج العمل الأخرى (المتاجرة) (القياس بـ FVPL)





أ) نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها:

- الاحتفاظ بالأصول المالية بهدف الاستفادة من التدفقات النقدية المحددة لهذه الأصول حتى تاريخ الاستحقاق.
- في حالات محددة واستثنائية وغير متكررة يمكن بيع مثل هذه الأصول، فمثلا في حال ارتفاع مخاطر الائتمان الفائدة لهذه الأصول أو بهدف إدارة التركيز في مخاطر الائتمان الناشئة عن الاحتفاظ بهذه الأصول





مثال:

إحدى المنشآت لديها مبلغ معين ولم تعثر على فرصة استثمارية مناسبة بعد، فقررت شراء عدد معين من السندات الحكومية ذات العائد الجيد لمدة ٦ أشهر من أجل جني أرباح من فوائد تلك السندات. وعند توفر فرصة استثمارية قبل تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تقوم ببيعها والدخول في الاستثمار الجديد وماعدا ذلك فإنها سوف تحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.

السؤال: هل تعتبر هذه العملية أصول مالية يتم الاحتفاظ بها لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؟





الجواب:

بالنظر في الحقائق والظروف المحيطه فإنه من المرجح أن عملية شراء السندات الحكومية سوف يحقق نموذج أعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لأنه يبدو أن المنشأة هدفها هو الاحتفاظ بالسندات الحكومية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تتكون من مدفوعات الفائدة التعاقدية والمبلغ الأساسي عند الاستحقاق.

وإذا كان يجب بيع السند قبل تاريخ استحقاقه ، فإنه القيمة العادلة للسندات سوف تكون مماثلة للتدفقات النقدية التي سوف يتم تحصيلها من خلال الاستمرار

في عقد السندات





ب) نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها مع إمكانية بيع هذه الأصول في وقت لاحق:

- هدف الإدارة من هذا النموذج هو الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية من مصدرين معاً هما تحصيل العائدات التعاقدية وبيع الأصول.
- هناك أهداف عديدة قد تكون متفقة مع هذا النوع من نموذج الأعمال، فعلى سبيل المثال، قد يكون هدف نموذج الأعمال إدارة الاحتياجات اليومية من السيولة، للمحافظة على وضع عائد فائدة معين أو لمطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمولها تلك الأصول



ب) نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها مع إمكانية بيع هذه الأصول في وقت لاحق:

- بالمقارنة مع نموذج العمل السابق الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فإن عمليات البيع ضمن هذا النموذج تتميز بوتيرة أسرع وبحجم أكبر، هذا لأن بيع الأصول المالية ضمن هذا النموذج يعتبر جزءاً أساسياً في تحديد طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية ولا تمثل عمليات البيع حوادث عرضية تأتي نتيجة لأمر غير متوقعة



مثال:

تتوقع المنشأة إنفاقاً رأسمالياً في غضون سنوات قليلة. تستثمر المنشأة ما لديها من نقد زائد في أصول مالية قصيرة وطويلة الأجل بحيث تستطيع تمويل الإنفاق عندما تنشأ الحاجة. والعديد من الأصول المالية يكون لها أعمار تعاقدية تتجاوز الفترة الاستثمارية المتوقعة للمنشأة.

ستحتفظ المنشأة بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وعندما تظهر فرصة، ستقوم ببيع الأصول المالية لإعادة استثمار النقد في أصول مالية بعائد أعلى.

يتم تعويض المدراء المسؤولين عن المحفظة بالاستناد إلى إجمالي العائد الذي تحققه المحفظة

السؤال: ما هو هذا النموذج؟



الجواب:

هو النموذج الهادف إلى الاحتفاظ بالاصول المالية و تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع إمكانية البيع لاحقاً.

ستتخذ المنشأة قرارات على أساس مستمر بشأن ما إذا كان تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية سيؤدي إلى تعظيم العائد على المحفظة إلى حين نشوء الحاجة للنقد المستثمر.



ج) نماذج العمل الأخرى (المتاجرة) :

- تصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما لا يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو نموذج العمل الهادف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع إمكانية بيع هذه الأصول.
- محفظة الأصول المالية التي تعتمد الإدارة المتاجرة فيها توقعاً لتحقيق الأرباح يتم تصنيفها وتقييمها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة



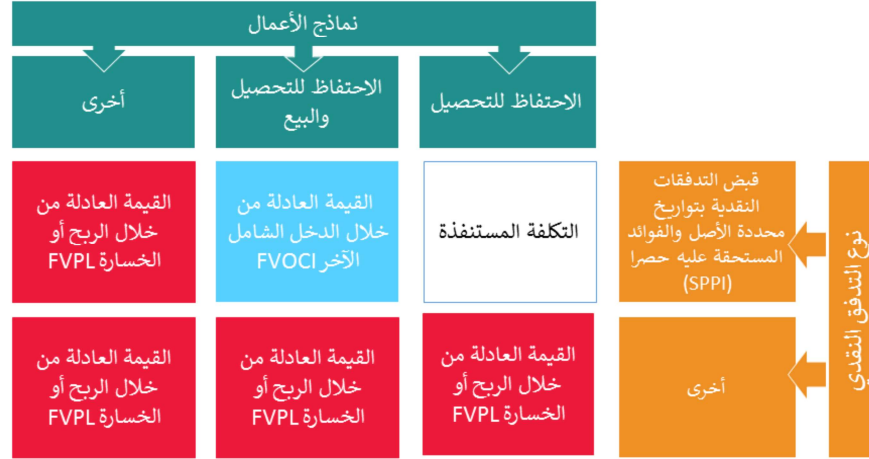
استراحة





التصنيف والقياس

تصنيف الأصول المالية غير حقوق الملكية



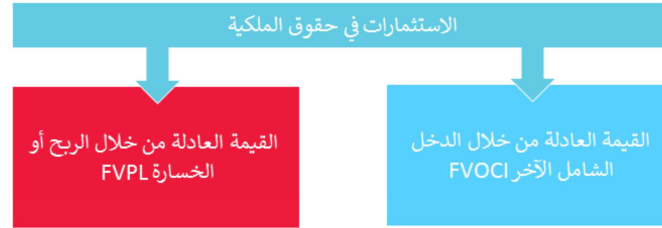
ميز المعيار الدولي رقم ٩ بين نوعين من التدفقات النقدية:

- قياس التدفقات النقدية بتواريخ محددة على أن تكون هذه العائدات عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً (SPPI)
- التدفقات النقدية الأخرى



التصنيف والقياس

تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية



يتم تطبيق نفس نموذج الأعمال وتقييمات التدفقات النقدية التعاقدية على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. ولكن بالتحليل البسيط فإن جميع استثمارات الأسهم ستفشل في اختبار SPPI وعليه فإنه يجب قياسها بالقيمة العادلة ، وتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVPL . مع ذلك ، فإن المنشأة عند الإثبات الأولى لها أن تسم -بشكل لا رجعة فيه- تصنيف استثمارات الأسهم التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدلا من القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة



التصنيف والمعالجة المحاسبية

نوع الاداة المالية	نموذج الأعمال	التصنيف المحاسبي	المعالجة المحاسبية
حقوق الملكية متاجرة	الاعتراف بالتغيرات في القيمة	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة FVPL	القيمة العادلة مع اثبات التغيرات في صافي الدخل
المشتقات	الاعتراف بالتغيرات في القيمة	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة FVPL	القيمة العادلة مع اثبات التغيرات في صافي الدخل
الديون	تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع امكانية البيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر FVOCI	القيمة العادلة مع اثبات التغيرات في قائمة الدخل الشامل الاخر
	تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	التكلفة المستنفذة	التكلفة المستنفذة
حقوق الملكية لغير المتاجرة	استثناء بصورة نهائية لا رجعه فيه كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	المعالجة المحاسبية: القيمة العادلة ، مع اثبات كل من المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة من خلال الدخل الشامل الاخر	



ج) إعادة تصنيف الأصول المالية:

يتوجب على المنشأة إعادة تصنيف الأصول المالية وذلك فقط عند حدوث تغيير في نموذج العمل -بشكل استثنائي وغير متكرر- يؤثر معه على الهدف من إدارة هذه الأصول ، ويمكن أن يحدث هذا التغيير عند توقف المنشأة عن ممارسة نشاط محدد أو عند مزاولتها لنشاط جديد وقد ينتج عن عوامل وأسباب داخلية أو خارجية

هناك أدوات مالية لا يمكن إعادة تصنيفها هي:

- المشتقات - تصنف فقط بـ FVPL
- الاستثمارات في حقوق الملكية -تصنف فقط بـ FVPL باستثناء خيار لا رجعه فيه والذي يصنف بـ FVOCI

لذا فإن إعادة التصنيف تنحصر في الاستثمارات في الديون



ج) إعادة تصنيف الأصول المالية: (يتبع)

الجدول التالي يوضح سيناريوهات إعادة تصنيف استثمارات الديون الستة:

م	من	إلى	القيمة بقائمة المركز المالي عند إعادة التصنيف	التغيرات في القيمة حتى تاريخ إعادة التصنيف
١	FVPL	FVOCI	القيمة العادلة	(القيمة العادلة-القيمة الدفترية) يتم الاعتراف بها في الدخل
٢	FVPL	التكلفة المستنفذة	القيمة العادلة	(القيمة العادلة-القيمة الدفترية) يتم الاعتراف بها في الدخل
٣	FVOCI	FVPL	القيمة العادلة	يعترف بالدخل الشامل الآخر حتى تاريخ إعادة التصنيف في الدخل
٤	FVOCI	التكلفة المستنفذة	تحسب التكلفة المستنفذة باستخدام المعلومات من عملية الشراء الأصلية	يعترف بالدخل الشامل الآخر حتى تاريخ إعادة التصنيف بما يوازن أو يعادل القيمة العادلة



ج) إعادة تصنيف الأصول المالية: (يتبع)

الجدول التالي يوضح سيناريوهات إعادة تصنيف استثمارات الديون الستة: (يتبع)

م	من	إلى	القيمة بقائمة المركز المالي عند إعادة التصنيف	التغيرات في القيمة حتى تاريخ إعادة التصنيف
٥	التكلفة المستنفذة	FVPL	القيمة العادلة	(القيمة العادلة-القيمة الدفترية) يتم الاعتراف بها في الدخل
٦	التكلفة المستنفذة	FVOCI	القيمة العادلة	(القيمة العادلة-القيمة الدفترية) يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر



اليوم التدريبي	الجلسة التدريبية	العنوان "اسم الوحدة"	الموضوع / الموضوعات	الهدف السلوكي / التفصيلي / المحور	الزمن
الثالث	الأولى	تصنيف الالتزامات المالية والقياس اللاحق	- تصنيف الالتزامات المالية - القياس اللاحق للأدوات المالية	أن يكون المشاركون قادرين على تصنيف الالتزامات المالية وكيفية القياس اللاحق للأدوات المالية	٩٠ دقيقة
	راحة				١٥ دقيقة
	الثانية	تصنيف الالتزامات المالية والقياس اللاحق	- تصنيف الالتزامات المالية - القياس اللاحق للأدوات المالية	أن يكون المشاركون قادرين على التطبيق بمثال على كيفية القياس اللاحق	٧٥ دقيقة



د) تصنيف الالتزامات المالية:

تصنف الالتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة ، باستثناء تلك التي تستوفي شروط محددة تسمح بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (Fair Value Option) وهي تتضمن ما يلي:

- الالتزامات المالية المصنفة للمتاجرة
- الالتزامات المالية التي يؤدي تصنيفها بالقيمة العادلة إلى تقليص فرص عدم الاتساق (Accounting mismatch)

• الالتزامات المالية على شكل مشتقات غير المعينة في علاقة تحوطية
لا يسمح بموجب المعيار الدولي رقم ٩ بإعادة تصنيف أي من الالتزامات المالية



هـ) القياس اللاحق :

القياس اللاحق للأصول المالية :

يتم قياس الأصل المالي -لاحقاً - بـ :

- التكلفة المُستنفدة
- أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
- أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL)





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

القياس اللاحق للالتزامات المالية :

بعد الإثبات الأولي فإن الالتزام المالي يقاس:

- بالتكلفة المستنفذة
- أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفق المعيار الدولي رقم ١٣ .





قياس التكلفة المُستنفذة :

طريقة الفائدة الفعلية:

يجب أن يتم حساب إيراد الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويجب أن يتم حسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلية على إجمالي المبلغ الدفترى لأصل مالي باستثناء:

أ) الأصول المالية المشتراة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني الهابط لتلك الأصول المالية، يجب على المنشأة أن تطبق معدل الفائدة الفعلية المعدل بالمخاطر الائتمانية على التكلفة المُستنفذة للأصل المالي منذ الإثبات الأولي.



ب) الأصول المالية التي لا تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط، ولكن أصبحت -لاحقاً - أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط لتلك الأصول المالية، يجب على المنشأة أن تطبق معدل الفائدة الفعلية على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي في فترات التقرير اللاحقة.





للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً أصولاً ذات مستوى ائتماني هابط،
يجب على المنشأة أن تقوم، في فترات التقرير اللاحقة، بحساب إيراد
الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلية على إجمالي المبلغ الدفري إذا
تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية بحيث لم يعد الأصل
المالي ذا مستوى ائتماني هابط وأمكن ربط التحسين -بشكل موضوعي
- بحدث يقع بعد أن تم التطبيق (مثل تحسين في التصنيف الائتماني
للمقترض).





تعديل التدفقات النقدية التعاقدية

عندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي، أو بخلاف ذلك تعديلها ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل إلغاء إثبات ذلك الأصل المالي وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب على المنشأة أن تعيد حساب إجمالي المبلغ الدفري للأصل المالي ويجب عليها أن تثبت مكسب أو خسارة تعديل.





الشطب

قد يكون الشطب متعلقاً بأصل مالي في مجمله أو بجزء منه. على سبيل المثال، تخطط المنشأة لفرض ضمان رهني على أصل مالي ولا تتوقع استرداد أكثر من ٣٠ في المائة من الأصل المالي من الضمان الرهني. إذا لم يكن لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد أي تدفقات نقدية إضافية من الأصل المالي، فيجب عليها شطب نسبة ٧٠ في المائة المتبقية من الأصل المالي

استراحة





مثال

سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ريال وبمعدل فائدة الكوبون ٦% سنويا وتاريخ الاستحقاق بعد سنتين.

وعليه فإن سعر الشراء يعتمد على العائد السائد وقت الاستثمار، ففقد يكون بالقيمة الاسمية ، أو بعلاوة إصدار ، أو بخصم إصدار كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع السند	سعر السند	معدل الفائدة السوقية	معدل فائدة الكوبون
سند بعلاوة إصدار	أكبر من ١٠٠٠	٥%	٦%
سند بالقيمة الاسمية	= ١٠٠٠	٦%	٦%
سند بخصم إصدار	أصغر من ١٠٠٠	٧%	٦%



يبين الجدول أدناه تقويم السند في تاريخ الشراء للاحتمالات الثلاثة:

السند (ج) سند بخصم إصدار	السند (ب) سند بالقيمة الاسمية	السند (أ) سند بعلاوة إصدار	معدل فائدة الكوبون
الحقائق			
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	القيمة الاسمية (p)
سنتان	سنتان	سنتان	تاريخ الاستحقاق (t)
٦٠ ريال (٦%) سنوياً	٦٠ ريال (٦%) سنوياً	٦٠ ريال (٦%) سنوياً	دفعات الكوبون (c)
٧%	٦%	٥%	معدل الفائدة الفعال (r)
عوامل القيمة الحالية			
1.80802	1.83339	1.85941	معامل القيمة الحالية لدفعة سنوية لمدة سنتين
.87344	.89000	.90703	معامل القيمة الحالية لمبلغ ١ ريال بعد سنتين



يبين الجدول ادناه تقويم السند في تاريخ الشراء للاحتمالات الثلاثة: (يتبع)

السند (ج) سند يخصم إصدار	السند (ب) سند بالقيمة الاسمية	السند (أ) سند بعلاوة إصدار	معدل فائدة الكوبون
			تقويم السند
108.48	110	111.56	القيمة الحالية لدفعات الكوبون $PVFA(r,t=2) \times 60$ ريال
873.44	890.00	907.03	القيمة الحالية للقيمة الاسمية $1, r^2 \div 1000$
981.92	1000	1018.59	اجمالي القيمة الحالية



وعليه فإنه يمكن إعداد جدول إطفاء السندات التالي مع ملاحظة أن السندات المصدرة بالقيمة الاسمية لا تحتاج إلى إطفاء :

سند بعلاوة إصدار السند (أ)				
التكلفة المستنفذة في بداية السنة	+ الفائدة عند عائد ٥%	- دفعات الكوبون	= التكلفة المستنفذة في نهاية السنة	
1018.59	50.93	60	1009.52	السنة ١
1009.52	50.48	60	1000	السنة ٢

* الفائدة = التكلفة المستنفذة في بداية السنة × معدل الفائدة الفعال



وعليه فإنه يمكن إعداد جدول إطفاء السندات التالي مع ملاحظة أن السندات المصدرة بالقيمة الاسمية لا تحتاج إلى إطفاء :

سند بخصم إصدار السند (ج)				
التكلفة المستنفذة في بداية السنة	+ الفائدة عند عائد ٥%	- دفعات الكوبون	= التكلفة المستنفذة في نهاية السنة	
981.92	68.73	60	990.65	السنة ١
990.65	69.35	60	1000	السنة ٢



اليوم التدريبي	الجلسة التدريبية	العنوان "اسم الوحدة"	الموضوع /الموضوعات	الهدف السلوكي / التفصيلي / المحور	الزمن
الرابع	الأولى	الهبوط والتحوط	-نطاق الهبوط -نماذج الخسائر -الائتمانية	أن يكون المشاركون قادرين على معرفة نماذج الخسائر الائتمانية المختلفة	٩٠ دقيقة
	راحة				١٥ دقيقة
	الثانية	الهبوط والتحوط	- نماذج الخسائر -الائتمانية -التحوط	أن يكون المشاركون قادرين على استكمال معرفة نماذج الخسائر الائتمانية والهدف من التحوط	٧٥ دقيقة



المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

و) الهبوط

المميزات الهامة

- الخسائر الائتمانية المتوقعة – نموذج تطلي
- يتطلب حجم معلومات يتوجب توفرها (معلومات تاريخية، حالية، توقعات مستقبلية) دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما
- تسجيل الخسائر الائتمانية في كافة الأوقات وتبويبها عند كل تاريخ افصح
- زيادة مستوى الحكم المطلوب





المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

و) الهبوط

النطاق

الاستثمارات في سندات
الشركات أو الحكومة

القروض لأجل ، بما في ذلك
القروض المشتركة

إصدار الضمانات المالية
والالتزامات القروض

مستحقات الإيجار

القروض المستحقة بموجب
العقد ، بما في ذلك القروض
المشتركة

الذمم التجارية المدينة
والأصول العقد



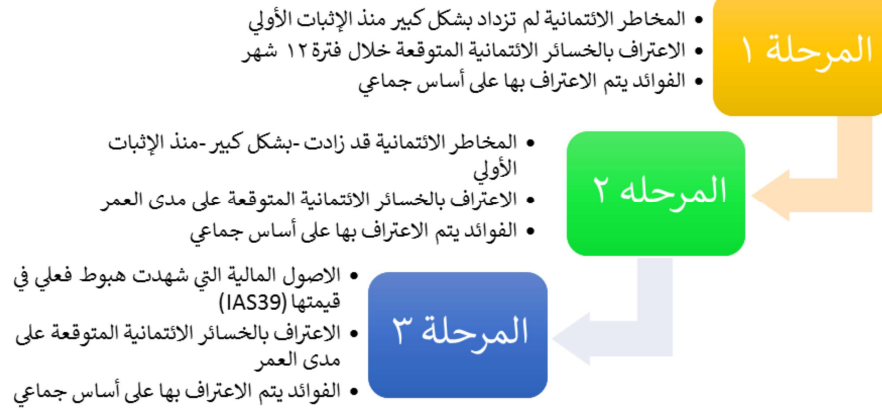
و) الهبوط

نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

- النهج العام
تنطبق على معظم القروض وسندات الدين
- نهج مبسط
تنطبق على معظم الذمم التجارية المدينة
- منهج الائتمان الضعيف المصدر أو المشتراة
سيتم تطبيقه على الأصول المالية التي انخفضت قيمتها عند الاعتراف الأولي



(و) الهبوط



العنوان:

سنبدأ مع النهج العام. يعتمد ذلك على نهج من ثلاث مراحل ، وتحدد المراحل المختلفة مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتراف بها وكذلك كيفية الاعتراف بإيرادات الفوائد.

المرحلة ١ هي حيث لم تزداد مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. بالنسبة للموجودات في المرحلة الأولى ، يتعين على الكيانات الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا والاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس إجمالي - وهذا يعني أنه سيتم احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء أي تعديل لخسائر الائتمان المتوقعة.

المرحلة ٢ هي حيث زادت مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. عندما تكون هناك حاجة إلى تحويلات الأصول إلى المرحلة ٢ ، يجب عليها الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. ومع ذلك ، سوف يستمر إقرار الفوائد على أساس إجمالي.

المرحلة ٣ هي حيث يكون الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية. هذه هي النقطة التي تم عندها إثارة خسارة مؤكدة بموجب نموذج المحاسبة الدولي ٣٩. بالنسبة للموجودات في المرحلة ٣ ، ستستمر الكيانات في الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة ، ولكنها ستعترف الآن بإيرادات الفوائد على أساس صافٍ. هذا يعني أنه سيتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي ناقصًا خسائر الائتمان المتوقعة. ينتج عن هذا معاملة مماثلة لإيرادات الفوائد لتلك الموجودة حاليًا بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها.



نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

التغيير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي			
المرحلة ٣ عند حدوث التعثر الفعلي	المرحلة ٢ يوجد ارتفاع هام في مخاطر الائتمان	المرحلة ١ لا يوجد ارتفاع هام في مخاطر الائتمان	
تسجيل الخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية	تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهر	الاعتراف بالهبوط	
احتساب إيرادات الفوائد وفقاً لقيمتها الصافية (أي بعد تخفيض للخسائر الائتمانية المتوقعة)	احتساب إيرادات الفوائد وفقاً لقيمتها الاجمالية (دون أي تخفيض للخسائر الائتمانية المتوقعة)	الاعتراف بالفوائد	

- يلخص هذا الرسم البياني قياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بإيرادات الفوائد في كل مرحلة من المراحل الثلاث في إطار النهج العام ويوضح بعض النقاط المهمة.
- أولاً ، يعد الانتقال من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ أمراً بالغ الأهمية لأن هذه هي النقطة التي ينتقل عندها أساس قياس خسائر الائتمان المتوقعة من ١٢ شهراً إلى مدى عمر الأداة المالية
- ثانياً ، لا يتغير أساس الاعتراف بإيراد الفوائد وإنما التغيير يكون في تغيير من الأساس الاجمالي إلى أساس الصافي فقط عندما تنتقل الأصول المالية إلى المرحلة ٣. لذلك ، حتى عندما يكون الأصل في المرحلة ٢ والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يتم الاعتراف بها، فإن إيرادات الفوائد ستبقى محسوبة على القيمة الدفترية الإجمالية.
- ثالثاً ، يوضح السهم ذو النهايات المزدوجة في الجزء العلوي من المخطط أن النموذج متماثل في طبيعته ، فعلى سبيل المثال ، يمكن تحويل الأصل المالي إلى المرحلة ٢ ثم العودة إلى المرحلة ١ في الحالات التي تكون فيها الزيادة الكبيرة السابقة لمخاطر الائتمان تم عكس.
- أخيراً ، بموجب النهج العام ، سيتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة بحد أدنى ١٢ شهراً في جميع الأوقات لجميع الأصول المالية بصرف النظر عن كيفية أداء ذلك الأصل المالي. نتيجة لذلك ، حتى قرض ذو الأداء الكامل الذي لم يتعرض لأي زيادة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي سوف يكون هناك خسارة ائتمانية متوقعة مرتبطة بها. على الرغم من أن هذا يبدو غير بديهي ، إلا أنه يعكس أن المنشأة المصدرة لمحفظة من القروض سيكون لديها توقع بالعادة منذ الاعتراف الأولي بعدم استرداد نسبة من المبالغ المستحقة لذلك المحفظة من القروض.



النهج العام – المفاهيم والتعاريف

الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهر

- مناسبة للأدوات المالية في المرحلة ١
- جزء من عمر الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من الأحداث الافتراضية للأدوات المالية والمحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير.
- ليست نقص النقدية المتوقع حدوثه خلال ١٢ شهر التالية
- تقدير احتمالية الأحداث الافتراضية التي تحدث خلال ١٢ شهرا في تاريخ التقرير وعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تنشأ نتيجة لذلك

بالنسبة للأدوات المالية في المرحلة ١، تكون مدة ١٢ شهر لخسائر الائتمان المتوقعة مناسبة. تم تعريفها في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على أنها الجزء من عمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية للأدوات المالية والمحتمل حدوثها خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير .

- من المهم الإشارة إلى أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ليست مجرد حالات العجز النقدي التي من المتوقع أن تنشأ خلال الـ ١٢ شهراً القادمة. وذلك لأنه عند حدوث الاحداث الافتراضية خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير، فقد ينشأ النقص في النقدية ذات الصلة بعد نهاية تلك الفترة
- لذلك، سببطلب من المنشآت تقدير احتمال وقوع حدث افتراضي خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير وعمر خسائر الائتمان المتوقعة أن تنشأ نتيجة لذلك.



الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية

- مناسبة للأدوات المالية في المرحلة ٢، ٣
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنتج من جميع الاحداث الافتراضية المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية .
- تقدير الاحتمالية بالافتراضات التي تحدث خلال عمر الأداة المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة والتي قد تنشأ نتيجة لذلك

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية مناسبة للمرحلة ٢ و ٣ . وتعرف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على أنها الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنتج من جميع الاحداث الافتراضية المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

- لذلك مطلوب على المنشآت تقدير الاحتمالية بالافتراضات التي قد تحدث خلال أي نقطة من عمر الأداة المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة والتي قد تنشأ نتيجة لذلك. وهذا سوف يكون تحدياً للأدوات المالية ذات مدد الاستحقاق الطويلة.



ارتفاع هام في مخاطر الائتمان

- التقييم المطلوب في تاريخ كل تقرير بالمقارنة مع الموقف عند الاعتراف الأولي
- تحديد النقطة التي يتم تحويل الأصل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ :
- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تحركت من ١٢ شهر إلى أساس عمر الأداة
- لم تعرف ولم يتم تحديد طريقة معينة للتقييم
- المعيار يوفر الارشادات والمؤشرات ذات الصلة
- الاجتهاد المطلوب
- الإفصاح عن كيفية قيام المنشأة بالتقييم.



لم يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ما الذي يعتبر "هام" في زيادة مخاطر الائتمان ، ولم يحدد طريقة معينة لإجراء التقييم. ومع ذلك، فإنه يحتوي على إرشادات كثيرة حول كيفية قيام المنشأة بإجراء تقييم الزيادات في مخاطر الائتمان وسرد العديد من العوامل التي قد تكون ذات صلة. ومع ذلك، فإن التقييم معقد ، وبالتالي سيكون هذا مجالاً للاجتهادات الكثيرة

استراحة





النهج المبسط

- لا يتطلب من المنشأة القيام بالتقييم للزيادة الهامة للمخاطر الائتمانية.
- دائما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالقيمة المساوية إلى قيمة الخسائر الائتمانية على مدى العمر.
- الدوافع العملية لتبسيط قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أكثر عرضة للتطبيق
- مخصص الذمم التجارية المدينة
- يتم تطبيق نفس مبادئ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛ على سبيل المثال، يجب أن تظل معلومات التطلع إلى المستقبل مضمنة

كما هو موضح في الشرائح السابقة ، فإن النهج العام معقد ويتطلب تقييماً لما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذا سيكون تحدياً لبعض المنشآت ، وبالتالي ، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (لبعض الحالات) اتباع نهج مبسط لبعض الأدوات المالية:

- موجب هذا النهج ، لا يُطلب من المنشأة تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان. هذا يعني أنه لا توجد المرحلة ١ في إطار هذا النهج
- بدلاً من ذلك ، تقوم المنشأة دائماً بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى عمر الأداة
- بالإضافة إلى ذلك ، فإن استخدام الدوافع العملية لتبسيط قياس خسائر الائتمان المتوقعة يكون أكثر قابلية للتطبيق



النهج المبسط

مطلوب دائما الاعتراف
بعمر الخسائر الائتمانية
المتوقعة



الذمم التجارية المدينة والأصول
التعاقدية التي لا تحتوي على عنصر
تمويل مهم (عادة ما يكون له تاريخ
استحقاق ١٢ شهراً أو أقل)

اختياريا حسب السياسة
المحاسبية للاعتراف دائما
بعمر الخسائر الائتمانية
المتوقعة



ذمم مدينة تجارية وأصول عقود
تحتوي على عنصر تمويل هام وذمم
التأجير المدينة

لاحظ أن النهج المبسط ليس متاحاً للقروض المشتركة بين الشركات بغض النظر عن
تاريخ استحقاقها - يجب استخدام النهج العام



تطبيق النهج العام والمبسط على أكثر الأدوات المالية شيوعاً





ز) التحوط

- الهدف منها التعبير عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة
- يمكن اعتبار ما يلي أدوات تحوط:
 - مشتقات أو جزء منها
 - غير مشتقات أو جزء منها
- يجب أن يكون من الممكن قياس البند المتحوط له بطريقة يمكن الاعتماد عليها
- لأغراض المحاسبة عن التحوط يمكن وصف الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات الملزمة أو معاملات التوقع المحتملة إلى حد كبير مع طرف خارجي عن المنشأة معدة التقرير على أنها بنود متحوط لها



المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

الخاتمة :

وفي الختام نتذكر جيداً أن أساس تصنيف الأصول المالية هو تحقق الشرطين التاليين:

أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي





المراجع:

- المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ – الأدوات المالية المعتمد من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار ٩ الصادر من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

- IFRS-9-Classification-and-Measurement-by-CPA-Save-Obock
- ifrs-9-understanding-the-basics by PwC
- IFRS9_print by BDO



المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

تم بحمد الله

